

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إردوس (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٤ إلى ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم

بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا ستكون بالنجاح من خلال قيادتكم القديرة وخبرتكم الدبلوماسية المميزة. وأود أيضاً أن أعبر عن تهاني وفدي لأعضاء المكتب الآخرين. ويود وفد جمهورية موزامبيق أن يؤكد على كامل تأييده لكم وتعاونكم معكم وأنتم تضطلعون بمسؤولياتكم الهامة.

واسمحوا لي أن أعبر عن صادق تهنئي للأمين العام والأمم المتحدة على فوزهما بجائزة نوبل للسلام. ففي هذا تقدير واضح للدور المميز الذي تقوم به الأمم المتحدة تحت القيادة القديرة للأمين العام فيما يُبذل من جهود دولية لتحقيق السلم والأمن في العالم. ونحن فخورون كل الفخر لكوننا جزءاً من هذه الأسرة الدولية.

إن دورة اللجنة الأولى تخطط هذا العام علماً بالتقارير المتعلقة بالشك المقلق في إمكانية الحفاظ على السلم والأمن ونزع السلاح في العالم. ورغم التطورات الإيجابية غير العادية في مجال حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد، وفي التصدي للتكديس المفرط والمخل بالاستقرار للأسلحة الصغيرة والخفيفة، فإن الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، لا تزال تمثل الخطر الحقيقي الذي يهدد البشرية، في غياب التقدم في المفاوضات الرامية إلى تخفيض الأسلحة أو تحديدها.

وفي العام الماضي، التزم قادة العالم من خلال إعلان الألفية بأن لا يألوا جهداً في تخليص الناس من ويلات الحرب، سواء داخل الدول أو فيما بينها، وأن يسعوا لإزالة الأخطار التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. ونعتقد أن المهمة ذات الأولوية لهذه الجلسة من جلسات اللجنة الأولى ينبغي أن تتمثل في ترجمة هذا الالتزام السياسي الشجاع الذي اتخذته قادتنا إلى أفعال.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-57963 (A)



منظومات دفاعية جديدة من القذائف، والتي من المرجح أن توجع سباق تسلح جديد.

إن خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ما فتئ عاليا في الوقت الذي نشهد فيه عمليات إرهابية مروعة. وما زلنا بعيدين عن اختتام المفاوضات المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية. ولم يحصل أي تقدم ملموس في إنشاء مناطق جديدة منزوعة السلاح النووي ولا يزال مؤتمر نزع السلاح ينتظر التوصل إلى توافق في الآراء حول جدول أعماله.

وما فتئت الألغام الأرضية تشكل مصدرا للقلق لحكومي، لأنها تواصل قتل الناس وتشويههم وتهدد بالخطر حياة الناس الأبرياء في دول عديدة من العالم، بما فيها بلادي.

إننا نرحب بأن اتفاقية أوتواو الحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، قد دخلت حيز النفاذ كدليل واضح على تصميم المجتمع الدولي على تخلص العالم من هذه الأسلحة الفتاكة. علما بأن الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في اتفاقية أوتواو الذي عُقد مؤخرا في ماناغوا قد أكد مجددا على تصميم الدول الأعضاء الثابت على إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد إزالة تامة وتناول الاجتماع الآثار الخبيثة واللاإنسانية لهذه الألغام.

ولا يخفى أن العدد المتزايد للدول الأطراف في الاتفاقية والتناقص المطرد في عدد البلدان المنتجة أو المستعملة للألغام الأرضية فضلا عن الزيادة في الأراضي التي طُهرت من الألغام، يؤكد على حيوية الكفاح ضد هذه الأجهزة الفتاكة. غير أنه يجب علينا أن نؤكد على أننا ما زلنا بعيدين عن هدفنا النهائي المتمثل في الانضمام الشامل للاتفاقية لضمان الحظر الكامل والشامل لاستعمال الألغام الأرضية

واهتمامنا الرئيسي الأول ينصب على استمرار التسلح النووي وغيره من أسلحة التدمير الشامل في العالم. فهذه الأسلحة، التي هي ميراث محزن من موارث الحرب الباردة، ما زال يُحتفظ بها بناء على منطق عفا عليه الزمن وهي، فضلا عن ذلك، تنطوي على إمكانية سباق التسلح، وذلك بالنظر إلى ما تسببه من شعور بعدم الأمن لدى الدول التي شاء لها سوء طالعها أن تكون قريبة من مجال تلك الأسلحة.

وفي العام ٢٠٠٠، رحبنا بالنتيجة الناجحة التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع اعتماد خطة العمل ذات الصلة.

لقد كان يحدونا الأمل أن تؤدي الخطوات العملية الثلاث عشرة للخطة المتفق عليها، إلى إنهاء ويلات الأسلحة النووية، إذ أن الدول المنتجة للأسلحة النووية قد وافقت على إزالة مخزوناتها من الأسلحة النووية إزالة تامة، بما يفضي إلى نزع السلاح النووي. ولأول مرة في غضون خمسة عشر عاما، استطاعت الدول الأطراف أن تتوصل إلى توافق تاريخي في الآراء وأن تضع معيارا دوليا لترع السلاح النووي وكبح الانتشار النووي. ويساورنا قلق بالغ من عدم تنفيذ هذه الخطة.

وعلاوة على ذلك، لم نشهد تقدما ملموسا في مجال التجارب النووية، على الرغم من أن الوقف الاختياري لهذه التجارب لا يزال ساريا. إن الحظر المؤكد على التجارب النووية لا يزال ينتظر التقييد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة المصادقات الرئيسية من قبل الدول النووية. كما يساورنا بالغ القلق من إمكان إلغاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، مما من شأنه أن يعرّض للخطر السلم والأمن الدوليين فضلا عن التوازن الاستراتيجي، ونعبر عن قلقنا العميق إزاء خطط إقامة

لقد حان الوقت لأن يقوم المجتمع الدولي بما عليه ويجب علينا أن نضمن التنفيذ الكامل والسريع لبرنامج العمل تحقيقاً للالتزام الذي قطعته قادتنا على أنفسهم خلال قمة الألفية بإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم. وتطلب تنفيذ برنامج العمل إرادة سياسية وتعاوناً دولياً وموارد. وتحتاج الدول النامية إلى التعاون الدولي والمساعدة الدولية لتصميم وتنفيذ برامج فعالة لجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتخلص منها وتدميرها. إن عدم تنفيذ برنامج العمل لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد المعاناة الحالية للبشر، وخصوصاً النساء والأطفال وكبار السن.

لقد بينا أنه عندما نعقد العزم على النجاح فإن النجاح يكون حليفنا. لقد اتخذنا الخطوات الأولى وينبغي لنا الآن أن نمضي معاً قدماً، في ظل التعاون والتفاهم. ونحن في موزامبيق ملتزمون بهذا الهدف النبيل.

وينبغي التصدي لزرع السلاح الشامل وحفظ السلم والأمن في العالم، على الصعيد العالمي، من خلال المفاوضات والاتفاقيات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن على الأمم المتحدة القيام بدور أساسي باعتبارها حارسة السلم والاستقرار. وقد أكد قادة العالم مرة أخرى في إعلان الألفية على الدور الحاسم للأمم المتحدة، عندما أكدوا مجدداً على إيمانهم بالمنظمة وميثاقها كأساس لا غنى عنه لعالم أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً.

إن الأمم المتحدة بعضويتها العالمية، وخبرتها، هي المؤسسة الملائمة لتنفيذ إعلان الألفية، وبخاصة تلك الأحكام ذات العلاقة بالسلم والأمن ونزع السلاح. ونرحب بالدليل التفصيلي الذي قدمه الأمين العام مؤخراً لتنفيذ ذلك الإعلان الهام، ونؤيد الإجراء المقترح لذلك.

وتكديسها وإنتاجها ونقلها. وأغتتنم هذه الفرصة لمناشدة جميع الدول غير الأعضاء في الاتفاقية الانضمام إليها.

وتواصل موزامبيق القيام بدورها في مكافحة الألغام الأرضية. ولقد حققنا تقدماً ملحوظاً في إزالة الألغام فقد طهرنا منها ما يزيد على ٥ ملايين متر مربع من الأراضي وأصلحنا هذه الأراضي لاستغلالها في الأغراض الإنتاجية كما انتهينا من فورنا من مسح ما يزيد على ٣٨ ٠٠٠ لغم مكدس. ونحن ملتزمون بالانتهاء من تدمير جميع الألغام المكدسة بحلول العام ٢٠٠٣، وبذلك نكون قد امتثلنا لأحكام اتفاقية أوتاوا.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها كانا دائماً على قمة أولويات جدول أعمال حكومتنا. ونحن مسرورون لاعتماد برنامج العمل المعني بمنع، ومحاربة، واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، بالإجماع في تموز/يوليه الماضي. فهذه الوثيقة توفر الإطار الدولي الذي تشتد الحاجة إليه من أجل العمل الشامل للتصدي لهذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن في العالم. ولا شك أن برنامج العمل هذا، يمثل من خلال نهجه الواقعي والمتكامل والعملي أفضل خيار في هذه المرحلة للجهود المتناسقة المبذولة لكبح التكديس المخل بالاستقرار، والتوافر السهل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن المشاركة على مستوى عالٍ والتعبير عن الالتزام الذي قطع خلال المؤتمر والمفاوضات المعقدة ولكن المثمرة بشأن مشروع برنامج العمل، فضلاً عن الجهود الجارية على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية، كلها تعد أساساً متيناً بني عليه عملنا في المستقبل. لقد كان امتيازاً وشرفاً لي ولبلادي أن أسهمنا في نجاح هذا المؤتمر.

للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أثلج صدورنا التعهد القاطع الذي قطعه الدول النووية على نفسها بإنجاز الإزالة التامة لمخزون الأسلحة النووية، بغية الوصول إلى نزع السلاح النووي. ولدينا آمال كبيرة بأن تتحول هذه التعهدات إلى واقع عملي في المستقبل القريب.

إننا نرى أن إنشاء مناطق متروعة السلاح النووي معترف بها دوليا على أساس الترتيبات التي توصلت إليها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها يعزز السلم والأمن العالمي والإقليمي ويقوي نظام عدم الانتشار النووي ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وقد حفز ذلك ميانمار ومعها دول أخرى من رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إنشاء منطقة متروعة السلاح النووي في جنوب شرق آسيا.

ولا يسعنا إلا أن نشدد على أهمية التوقيع والمصادقة على معاهدات تلاتيلولكو، وراوتونغا، وبانكوك، وبليندايا من قبل جميع دول المنطقة. وإن التوقيع والمصادقة على بروتوكولات المعاهدات ذات الصلة من قبل الدول النووية التي لم توقعها وتصادق عليها بعد، أمر حاسم أيضا في هذا الصدد. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالمبادرات التي تقدمت بها منغوليا بشأن وضع الدولة الواحدة المتروعة السلاح النووي.

إن الصبغة العالمية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من شأنها أن تسهم إلى حد كبير في الوصول إلى أهدافنا المتمثلة في خلو العالم من الأسلحة النووية. وتنطلع إلى المشاركة في المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ المقرر عقده قريبا في نيويورك. ومما يشجعنا أن ثلاث دول نووية قد صادقت على هذه المعاهدة الهامة. ويحدونا الأمل في أن تحذو بقية الدول النووية حذوها، فضلا عن تلك الدول المحددة في الملحق ٢ من المعاهدة. وسوف

إن موزامبيق ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ إعلان الألفية، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد الدليل التفصيلي المقترح وتوفير الموارد الضرورية لتفعيله. ولقد وضع لنا الأمين العام من فوره الطريق الصحيح إلى السلم والأمن ونزع السلاح. والآن جاء دورنا كي نضم صفوفنا ونعمل بحسب.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعبر بالنيابة عن وفد بلادي وبالأصالة عن نفسي عن تهانينا الحارة لكم لتوليكم رئاسة اللجنة الأولى. وكلي ثقة من أن مداولاتنا، تحت قيادتكم المحنكة والقديرة سوف تصل إلى نتيجة مثمرة. أتقدم بتهاني أيضا إلى جميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم الذي هم أهل له. وأود أيضا أن أشيد بالسيد جايانثا دانبالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على عرضه المفيد جدا.

لقد كان لي شرف التحدث بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

لقد كان لي شرف التحدث بالنيابة عن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن اسمحو لي أن أحدد بإيجاز بعض المواضيع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لميانمار.

في قمة الألفية أظهر قادتنا إرادة سياسية جماعية، بتعهدهم بالنضال من أجل إزالة أسلحة التدمير الشامل، وخاصة الأسلحة النووية وبغية تحقيق هذا الهدف عبروا أيضا عن استعدادهم للنظر في إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد طرق إزالة الخطر النووي. وتتمثل المهمة الهامة للمجتمع الدولي في ترجمة هذه الالتزامات الهامة إلى واقع عملي.

إننا نؤمن بقوة بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي المؤتمر الاستعراضي المعقود سنة ٢٠٠٠

السلاح ذات الصلة. فالجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح يؤثر بالسلب على مصداقية هذا المنتدى الهام. ومن أسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ونحن ندعو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة والمزيد من المرونة في تناول هذه المسألة الحاسمة.

إن المحافظة على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هام جدا لصون وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي للمعاهدة هي بمثابة حجر الزاوية في هذا الصدد. وهي تسهم أيضا في مزيد من عمليات خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ونؤيد اتباع نهج شامل بشأن القذائف، وذلك بطريقة متوازنة وغير تمييزية. ونتطلع إلى مؤتمر القمة بين رئيس الاتحاد الروسي ورئيس الولايات المتحدة في المستقبل القريب، ويحدونا الأمل في أن يعطي الاجتماع زحما مهما لعملية نزع السلاح.

ومنذ عام ١٩٩٥ وميانمار تطرح للمناقشة قرارا بشأن نزع السلاح. ونود أن نعبر عن تقديرنا العميق للمشاركين في تقديم القرار وللوفود التي أيدته. وسوف نطرح للمناقشة قرارا حول هذا الموضوع مرة أخرى هذا العام. وأود أن أطلب من جميع الوفود أن تنظر في القرار بعين التأيد.

وخلال الأسابيع الأربعة القادمة سوف نتداول في مسائل محورية بالنسبة للسلم والأمن. ودوركم، سيدي الرئيس، مهم جدا لنجاح جهودنا. ويتعهد وفد بلادي بتعاوننا الكامل معكم لكي يتسنى لهذه اللجنة أن تحقق نتيجة ناجحة.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسرني بالنيابة عن المملكة المغربية أن أقدم لكم سيدي الرئيس، تهاني الصادقة على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة. وأهنئ بقبية

تسنع لنا فرصة ذهبية في العام القادم لمراجعة تنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها للجهود المنظمة والمتطورة لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سنة ٢٠٠٥.

لقد دعت ميانمار باستمرار لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح. ويزيد من إلحاح عقد هذه الدورة الاستثنائية ما صادفناه في الاثني عشر شهرا الماضية من نكسات: فشل المفاوضات حول بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية وعدم وجود توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح، وتأخر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ومن شأن عقد هذه الدورة أن يساعدنا على مراجعة وتقييم مبادئنا وأولوياتنا فضلا عن أشكال المفاوضات والمنتدى التي يتطلبها برنامج نزع السلاح في المستقبل.

وأود أن أعثتم هذه المناسبة لأهنئ السفير كاميلو ريس ممثل كولومبيا على إنجازاته خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وأقدم تهانيي أيضا للسفير كارلوس دوس سانتوس ممثل موزامبيق على رئاسته الممتازة للعملية التحضيرية. ولدينا الآن برنامج عمل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ورغم أن النتيجة ليست مرضية تماما لنا جميعا، إلا أنها تعتبر بداية جيدة. ويتوجب علينا أن نستفيد جيدا من المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتخاذ تدابير فعالة للتصدي للمشكلتين الأساسيتين الباقيتين: المراقبة الصارمة للملكية الخاصة ومنع نقل الأسلحة الصغيرة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول.

وما زلنا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو منتدى المفاوضات المتعددة الأطراف الوحيد لجميع مسائل نزع

ولقد شعرنا بالارتياح لروح التعاون والتراحم التي ظهرت في شتى أرجاء العالم في مواجهة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يؤدي ظهور هذا التضامن والمصير المشترك إلى الحفز على العمل الدولي في المستقبل وأن يتيح الفرصة لإعادة تنظيم المبادئ التوجيهية التي كانت سائدة في مجال الأمن ونزع السلاح، والتي كانت غالبا أحادية الجانب.

يجب أن يكون محور شواغل هذه اللجنة هو البحث عن تعاريف جديدة للأمن تؤكد جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والبحث عن ممارسات جديدة في مجال نزع السلاح تركز على مبادئ المساواة والعدل المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي ما يلزم من إجراءات لتعزيز الآليات والصكوك القائمة ولوضع جدول زمني محدد للمراحل المتتالية لنزع السلاح العام وإزالة أسلحة التدمير الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية - بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إسهام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني - خاصة الباحثون والأكاديميون والخبراء والمنظمات غير الحكومية - من شأنه أن يعزز الإحساس بوحدة المصالح بين الدول في عالم يزداد ترابطا أكثر فأكثر.

وعند النظر إلى الحالة العامة لنزع السلاح في كل أرجاء العالم، نرى صورة مختلطة تتسم بالتقدم والتباطؤ في آن واحد - بل بالتراجع، في حقيقة الأمر، وهو ما يبعث على القلق.

ولا يسعنا إلا أن نرحب بالجهود الكبيرة التي بُذلت حتى الآن في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح. وتشمل هذه الجهود: إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والتمديد اللامحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والقرارات المشجعة التي اتخذت في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام

أعضاء المكتب. وأنا على اقتناع بأن خبرتكم الواسعة، وتفهمكم العميق للمسائل المدرجة على جدول أعمالنا، وتفتحكم هي أفضل ضمانات لنجاح عملنا. وأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل على إنجاح هذه الدورة.

ونشيد أيضا بسلفكم، سفير ميانمار، الذي قاد بالمعية عمل لجنتنا في دورة العام الماضي. وأغتتم هذه المناسبة كي أشيد بوجه خاص بالسيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على تأييده المستمر لمسائل الأمن ونزع السلاح وعلى بيانه المهم جدا في بداية المناقشة العامة للجنة.

ويقدم وفد المغرب أحر تهانيه للأمين العام كوفي عنان على قرار منح جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة وله شخصيا.

يتم عملنا في هذه الدورة في إطار أحداث ١١ أيلول/سبتمبر البالغة الكآبة. ومن المؤكد أنه سيكون لتلك الأحداث، التي لا تزال تثير مشاعر بالغة العمق، أثر على قضايا الأمن ونزع السلاح الدوليين. إن هذه الهجمات الإرهابية على المدنيين الأبرياء قد أصابت المجتمع الدولي بأكمله بصدمة شديدة، فأجمع على إدانتها إدانة صريحة لا لبس فيها. وأود أن أكرر هنا خالص تعازي حكومة المغرب وشعبها لأسر الضحايا وحكومة الولايات المتحدة.

ومن الواضح أن تلك الأحداث المأساوية تقلق المجتمع الدولي، الذي يجب أن يستخلص منها العبر اللازمة. ولا بد أن يضاعف جهوده وأن يركز مساعيه على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهة التحديات الحالية للأمن الدولي. وقد ألقت هذه الأحداث الضوء على عيوب النهج الانفرادي تجاه الأمن، وأثبتت الحاجة إلى تعزيز الصكوك متعددة الأطراف المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح.

لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتدعم كل المبادرات لتحقيق أهداف المعاهدة. علما بأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قد أعادت التأكيد في أول فقرة بها على أهمية التقيد العالمي بالمعاهدة بوصف ذلك أفضل سبيل لمنع انتشار الأسلحة النووية. وناشدت بشكل لا لبس فيه جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة بأن تنضم إليها بسرعة وبلا شروط.

وعلاوة على ذلك، قطعت الدول النووية على أنفسها في تلك المناسبة التزاما صريحا باعتماد تدابير عملية لنزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة بهدف إزالة ترساناتها النووية. ورغم أن المغرب ترحب بذلك إلا أنها ترى أن الوقت قد حان للوفاء بهذا الالتزام، الذي من شأنه أن يعزز تدابير بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الغير حائزة لها.

وسوف يُنظر في تلك الأمور في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. ونأمل أن يتضمن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ في إطاره عناصر للحل المطلوب.

وترى مملكة المغرب أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي صك قانوني دولي فعال يمكن أن يضع حدا لانتشار النووي وأن يسهم في نزع السلاح النووي، فيعزز بذلك السلم والأمن الدوليين. وعلى ضوء تأخر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، تناشد المغرب جميع الدول التي لم توقع وتصدق على المعاهدة حتى الآن بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. إن التأخر الطويل في دخول ذلك الصك الهام حيز النفاذ هو أمر مؤسف ويتناقض مع رغبتنا في أن يكون لدينا عالم خال من جميع الأخطار النووية. ولذلك فمن الضروري أن نعقد

٢٠٠٠؛ واعتماد اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية؛ واعتماد برنامج عمل مؤجرا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إلا أنه من المخيب للأمل إلى أبعد الحدود أن نلاحظ أن مبادرات مختلفة متعددة الأطراف لنزع السلاح ظلت بلا تنفيذ أو أنها تواجه مستقبلا مجهولا. ومن بين الأمثلة على ذلك: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل حيز النفاذ بعد؛ وأعمال مؤتمر نزع السلاح، التي عطلتها الآراء المتعارضة حول برنامج عمله؛ والمفاوضات حول بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ والالتزام الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناء مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار باعتماد تدابير عملية لنزع السلاح، والتي ما زال يتعين تنفيذها.

وتذكر المغرب بأنها تؤيد الجهود الثنائية؛ وأنها تشعر بالارتياح على وجه الخصوص بالاتفاقات المبرمة بين الدول الكبرى الرامية إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في ترساناتها النووية. ونأمل أن تدخل تلك الاتفاقات حيز النفاذ قريبا جدا وأن تتبعها جهود إضافية لإزالة الأسلحة النووية. ولكن يجب أن يكون الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه هو موضوع الصكوك المتعددة الأطراف التي تشمل جميع الدول.

وتنظر المغرب إلى نزع السلاح بوصفه عنصرا أساسيا في منع نشوب الصراعات وبناء السلم والأمن الدوليين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية. ولذلك فقد حافظنا على التزامنا بترع السلاح العام والكامل فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية معا.

لقد كانت المغرب بين أولى الدول التي وقعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تولي أهمية عليا

الصك القانوني الهام من صكوك نزع السلاح بأسرع ما يمكن.

يضاف إلى ذلك أن العمل الدينامي الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في سياق يتسم بتباطؤ جهود نزع السلاح، هو عمل يستحق منا التشجيع الكامل. ومن المحتمل أن يؤدي ما تواجهه المنظمة من المصاعب المالية، التي تتزايد إلحاحاً، إلى الإبطاء من هذا الزخم وتقليص جهودها في وقت تحتاج فيه أكثر من أي وقت مضى إلى الدعم الذي تقدمه دولها الأعضاء.

ويود المغرب أن يؤكد على وجه التحديد أهمية توفير المساعدة والتعاون الدوليين بوصفهما عنصراً رئيسياً بموجب الاتفاقية، وفقاً للمادتين ١٠ و ١١. والواقع أن تبادل الخبرة وتعزيز الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن التعاون الدولي هما من الوسائل الملائمة التي يمكن أن تساعد على تنفيذ أهداف الاتفاقية.

ويرى المغرب أن التخفيضات في الميزانيات العسكرية والأسلحة التقليدية تشكل هدفاً حيوياً يتيح إعادة تخصيص الموارد المنصرفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المغرب وبوصفه مؤيداً للأنظمة الدولية المتعلقة بالاتجار بالأسلحة الخفيفة، خاصة من خلال اعتماد صك دولي ملزم قانوناً، فقد شارك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، حيث اعتمد برنامج عمل لمكافحة هذا البلاء العالمي. وستتابع بقدر كبير من الاهتمام مراحل تنفيذ هذا البرنامج، ولا سيما فيما يتعلق بأفريقيا، التي تتأثر تأثراً بالغاً من جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. ونرحب بالوقف الطوعي المفروض على الاتجار بالأسلحة الصغيرة الذي أعلنته الدول الأفريقية، التي تشارك في الجهود

المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ لكي ندرس العقوبات ونحدد الطريقة السليمة لتجاوزها.

ويساعد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين ويسهم في تحقيق نزع السلاح النووي ويعزز نظام عدم الانتشار النووي. ولقد أيد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ إنشاء مناطق جديدة أينما لا توجد مثل هذه المناطق حتى الآن، مثلما في الشرق الأوسط.

وبينما نرحب بالمبادرات التي أفضت إلى إنشاء مناطق كهذه، مثل معاهدة بليندايا لأفريقيا، فإن المغرب ملتزمة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وسيكون إنشاء مثل هذه المنطقة تدبيراً من تدابير نزع السلاح وتدابير عدم الانتشار النووي في آن واحد. وهذا يتطلب أن تصبح الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار النووي - إسرائيل - دولة طرفاً في المعاهدة وأن تخضع منشأتها النووية لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، يجب على إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية وتذكر أن إنشاء هذه المنطقة أمر في المقام الأول من الأهمية. كذلك يتعين على القوى النووية، التي قطعت على نفسها التزامات واضحة في هذا الشأن خلال مؤتمر عام ١٩٩٥ الذي مدد العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، أن تبذل قصارى جهودها لتحقيق هدف أساسي من قبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ومن دواعي اغتباط الوفد المغربي أن يلاحظ الزيادة في عدد الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ولا بد من مواصلة بذل الجهود لتحقيق عالمية تطبيق هذا

لا بد من اعتبارها نتيجة من نتائج الفقر والفجوة الإنمائية القائمة بين شاطئ البحر المتوسط. والواقع أن هناك العديد من المشاكل الأمنية التي تبدو الآن باعتبارها قضايا أمنية، ولكنها بدأت نتيجة للانقسامات الاقتصادية والاجتماعية وللتعصب السياسي أو الثقافي. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى الرسالة التي وجهها المغفور له جلالة الملك حسن الثاني، الذي قال إن من الوهم الاعتقاد بأن مجرد استعادة السلام من جديد في الشرق الأوسط والبلقان يكفي للسماح للبحر المتوسط باستعادة رسالته التاريخية في مجالات التجارة والتداخل والتنقل بكافة أنواعها، وهي أمور أسهمت في تراثه التاريخي. إذ يجب أن تبذل جهود موازية للتعامل مع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الفوارق الصعبة والمتنامية التي توجد في كافة أنحاء منطقة البحر المتوسط.

ومن نفس المنطلق، جعل المغرب إحدى أولوياته الرئيسية في مجال الأمن ونزع السلاح بناء مجموعة إقليمية مغربية. ومن شأن هذه المجموعة أن تعمل بمثابة ضمانة للاستقرار وتدبير لبناء الثقة بالنسبة لدول هذه المنطقة، التي يجب أن تكرر حل جهودها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التزام الدول بشكل مخلص وفعال بترع السلاح العام والكامل يجب أن يساعدها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة المعدة للأغراض السلمية، مع الاحترام الواجب لاختياراتها فيما يتصل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وختاماً، فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الممارسة المتعددة الأطراف من جانب هذه اللجنة قد أدت فيما يبدو إلى استحداث معجم محدد لألفاظ عملية نزع السلاح، وذلك بتكرار استخدام مفاهيم من قبيل القطعية أو اللامعكوسية، والالتزام غير المشروط، وتدابير بناء الثقة،

الرامية إلى منع نشوب الصراعات وإلى بناء السلام في ربوع قارتنا الأفريقية.

وفيما يتعلق بمسألة الألغام المضادة للأفراد، يود المغرب أن يشير إلى التزامه غير المشروط بالمبادئ والمقاصد الإنسانية التي تتضمنها أحكام اتفاقية أوتاوا. وسيواصل بلدي، الذي شارك في عملية إعداد هذه الاتفاقية برمتها، إسهامه بنشاط في الإجراءات المستمرة لإزالة الألغام، وسوف يؤيد الحملات الناشئة على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في القارة الأفريقية، في هذا الشأن.

وبالرغم من طابع الأمن الذي لا يتجزأ لأوروبا ومنطقة البحر المتوسط، وبالرغم من وعود الشراكة التي تكرر تأكيدها في مناسبات عدة، فقد أصبح البحر المتوسط، كما جاء في إعلان للبرلمان الأوروبي مؤخراً، منطقة تشكل عالماً مصغراً من التناقضات الرئيسية القائمة في القرن الحادي والعشرين، ومن المحتمل أن يحدث انقسامات ديموغرافية واقتصادية وسياسية وثقافية دائمة.

والبحر المتوسط في حالة من التوتر المستمر نظراً لوقوعه عند مفترق الطرق بين ثلاث قارات، وعليه أن يواجه تحديات سياسية واقتصادية وإيكولوجية وديموغرافية كبرى، ناهيك عن حشد من الولايات الاجتماعية العالمية التي تمس هذه المنطقة. ولمواجهة تلك التحديات، ليس أمام بلدان حوض المتوسط من خيار سوى التنسيق بين سياساتها ضمن إطار نهج جماعية وتعاونية يُضطلع بها بروح التضامن. ولا ينبغي النظر إلى المشكلات الاجتماعية التي تغرق فيها منطقة البحر المتوسط على أنها مصدر لخطر استراتيجي رئيسي بين شاطئ ذلك البحر، مما يبرر الأخذ بسياسات دفاعية إلى حد بعيد أو النكوص إلى الانعزالية لأغراض أمنية. بل على العكس من ذلك تماماً، فإنه لكي نحدد أسباب كامل هذه المجموعة من الظواهر التي تهدد أمن المنطقة ونقل آثارها،

وعلى حين أن كينيا قد أدانت على الفور تلك الأعمال الجبانة والشنعية، وأعربت للضحايا وأسراهم وللولايات المتحدة الأمريكية شعبا وحكومة عن تعازيها ومواساتها، فإنني أود أن أعرب مجددا عن مشاعرنا مرة أخرى. إن كينيا تدرك جيدا الأهوال التي تنجم عن الإرهاب، إذ أنها وقعت ضحية لهجمة مماثلة في عام ١٩٩٨، عندما قام إرهابيون بقصف السفارة الأمريكية في نيروبي بالقنابل. ولقد أدى ذلك إلى مصرع مائتين وأربعة وعشرين كينيا وأمريكا. وتقطعت أوصال مزيد غيرهم وأصيب آخرون بجروح بالغة. وهناك الآن في نيروبي أماكن فارغة كانت تقوم عليها مبان متينة جميلة. ونلاحظ أن الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر قد حفزت على تضافر الجهود للتصدي لمشكلة الإرهاب عن طريق شن حملة منسقة ومتواصلة وشاملة. واسترشادا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تؤيد كينيا بحزم التدابير الرامية إلى التصدي لهذا الخطر.

إن الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر تسترعي الاهتمام الشديد بضرورة الاتفاق على اتخاذ تدابير لمراقبة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إطلاقها والقضاء عليها في نهاية المطاف. ونحن نشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه في بيانه المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر، من أن الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر كان يمكن أن تسفر بالتأكيد عن خسارة أشد ترويعا في الأرواح لو تيسر للإرهابيين استعمال وسائل أشد فتكا.

ولا بد لذلك من أن نكفل على نحو عاجل عدم انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف والصكوك القانونية الأخرى التي وضعت بشأن هذه الأسلحة.

والمنع، والمرونة، والمتابعة، وتوافق الآراء، وهلم جرا. ونرحب بهذا التطور من حيث المصطلحات، ولكننا نرى من الواجب أن يصاحبه تطور وحقائق على نحو مماثل وقطعي أو لا معكوس.

السيد جالانغ أو (كينيا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بتهنئتك على تبوءكم رئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. فصفاتكم الطيبة وخبرتكم الثرية وحنككم الدبلوماسية ستؤدي بأعمالنا من دون شك إلى تحقيق نتائج مثمرة للغاية. ولعلي أغتنم هذه المناسبة أيضا لتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

واسمحوا لي بأن أعرب عن شكر وفدي لوكيل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد جايناثا دانابالا، ولفرقة في إدارة شؤون نزع السلاح على مواصلتهم الاضطلاع دون كلل بمسؤوليتهم عن السعي لتحقيق مزيد من الأمن وفي العمل من أجل قضية نزع السلاح. وقد كان البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام يوم افتتاح هذه المناقشة شهادة بليغة على ما تأخذ الإدارة به نفسها من الالتزام والجدية وهي تواصل الاضطلاع بالتزاماتها.

وأغتنم هذه المناسبة أيضاً لأعرب باسم وفدي عن السعادة والغبطة لمنح جائزة نوبل للسلام للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللأمم المتحدة بطبيعة الحال. وفي هذا سبب كاف لأن تحاول هذه اللجنة شق طرق جديدة في مسائل الأمن ونزع السلاح، بعد أن كلفها بذلك الأمين العام نفسه، من أجل خير الإنسانية عامة.

وما زال العالم تستحوذ عليه الصور الحية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، حين وجه الإرهابيون ضربتهم في كل من نيويورك وواشنطن العاصمة. فأزهقت يد الإرهاب القاسية أرواح الآلاف في صباح ذلك اليوم، ودمرت موجودات تقدر قيمتها ببلايين الدولارات.

التسليارية. وهذا الموقف ضروري لتنفيذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢) وإبرام معاهدة (ستارت ٣).

وكينيا، على غرار الوفود الأخرى، ولا سيما الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، تشعر بقلق عميق من أنه للسنة الثالثة على التوالي، لم يتمكن المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل. ولم يقد بأي عمل موضوعي خلال هذه السنوات الثلاث.

ويتوقع من المؤتمر منذ فترة طويلة القيام بعمل موضوعي بغرض وضع صكوك دولية بشأن نزع السلاح تكون ملزمة قانوناً. فعلى سبيل المثال، ما فتئت الجمعية العامة على مر السنين تحت المؤتمر في شتى القرارات على إجراء هذه المفاوضات. ولقد اتخذت الجمعية خلال دورتها الخامسة والخمسين ما لا يقل عن أربعة قرارات مختلفة، طالبت المؤتمر، في جملة أمور، بإجراء مفاوضات من أجل إبرام معاهدة لنزع السلاح النووي.

ولا يسع المؤتمر بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح، أن يستمر في إضاعة الوقت. فهناك عدة مسائل هامة مدرجة في جدول أعماله، بدءاً من نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، وانتهاءً بأسلحة التدمير الشامل الجديدة. وهذه عناصر هامة للسلم والأمن الدوليين ينبغي إذن معالجتها على سبيل الأولوية.

ونحن نقدر أنه خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠٠١، وفي محاولة من المؤتمر لإيجاد طريق يسير فيها إلى الأمام، قام بتعيين ثلاثة منسقين خاصين - لاستعراض جدول أعماله، وتوسيع عضويته، وتحسين أعماله وتفعيلها - بغية النظر في جوانب معينة من أعماله. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظل

إن كينيا دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهي ملتزمة بالقضاء على هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بجملة أمور منها أنشأت على النحو المناسب سلطة وطنية تعمل كمرکز تنسيق المسائل المتعلقة بالاتفاقية، بما في ذلك على الصعيد دون الإقليمي. وتم كذلك وضع قاعدة بيانات تتعلق بالمواد الكيميائية والمواد الأخرى ذات الصلة. وإلى جانب هذه التدابير، تزمع الحكومة سن تشريع لمراقبة حركة وتداول المواد الكيميائية المدرجة في قوائم.

وفي العام الماضي، أقدم المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ على اتخاذ ١٣ خطوة ترمي إلى تقليل خطر الأسلحة النووية وإزالته في نهاية المطاف. ومنذ ذلك الحين، لم يحرز أي تقدم صوب تنفيذ هذه الخطوات التي تم الاتفاق عليها. فالدول الثلاث التي كانت خارج المعاهدة لم تنضم إليها بعد. ومن المحتمل أن تنضم جميع الدول إلى المعاهدات الدولية الرامية إلى تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وفي العام الماضي، أقرت هذه اللجنة بأهمية معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية باعتبارها حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي العالمي. ويؤيد وفد بلادي هذا الموقف بكل قوة. ولهذا السبب، نرى أن أي تدبير يُتخذ من جانب واحد من شأنه أن يقلل من أهمية المعاهدة هو تهديد للأمن والاستقرار العالميين. وهذه التدابير من شأنها حتماً أن تسفر عن سباق جديد للتسلح، بما في ذلك وضع نظم وأسلحة في الفضاء الخارجي. وسباق التسلح الذي يمكن أن يوجه هذا الأمر سيكون متعدد الأبعاد. ولهذا الأسباب يدعو وفد بلادي إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي الحالي وتعزيزه عن طريق احترام أحكام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه أعماله باعتماد برنامج عمل.

ويود وفدي أن يشكر سفير موزامبيق كارلوس دوس سانتوس مرة أخرى على جهوده الدؤوبة في توجيه أعمال اللجنة التحضيرية، التي أعطتنا وثيقة العمل الختامية. كما يشكر وفدي السفير كاميليو رايس على مهارته في توجيه دفعة المؤتمر في مراحل الختامية. وكما أشير آنذاك، فقد وافقت المجموعة الأفريقية، على مضض، على حذف الجوانب التي تتناول الحيازة الخاصة للأسلحة وإمداد الجهات الفاعلة غير الحكومية بالأسلحة، رضوخا منها لمعارضة دولة وحيدة. والمأمول أن ترجّح أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كفة النظر الجدي في هذه الجوانب الحيوية والحاسمة من برنامج العمل وإدراجها في المستقبل. ويتطلع وفدي فوق كل شيء إلى تنفيذ برنامج العمل.

ومن هذا المنطلق، تهنيئاً كينيا الأمين العام وإدارة شؤون نزع السلاح على إفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى كينيا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذا العام، بهدف جمع البيانات ذات الصلة عن حجم مشكلة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في كينيا، ومنطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي. وقد أعربت كينيا عن تأييدها لتقرير اللجنة وتتطلع إلى التعاون العملي على مواجهة هذا الخطر.

السيد كاسيمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية):
أود بالنيابة عن وفد تايلند أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في تهنتكم يا سيدي على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإني على ثقة من أن اللجنة الأولى بقيادتكم وتوجيهكم ستحقق بالفعل مهامها خلال هذه الآونة العصيبة. وأقدم تهانتي أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين.

المؤتمر غير قادر على تحقيق توافق في الآراء بشأن أي مسألة من المسائل المتعلقة بالمحالات الثلاثة.

وبالتالي، يوصي المؤتمر في تقريره لهذا العام بإعادة تعيين منسقين خاصين في أقرب وقت ممكن في دورته لعام ٢٠٠٢. وفي حين أن هذه الخطوة طيبة من حيث المبدأ، فلا بد أن نضع نصب أعيننا أن هذه الممارسة ليست عملاً حقيقياً وينبغي بالتالي عدم السماح لها بأن تصرفنا عن الاهتمام بالعمل الموضوعي.

إننا ندرك أن الشلل الذي أصاب المؤتمر مرده إلى عدد من العوامل، منها الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء للتفاوض بشأن بنود معينة من جدول الأعمال. ومنها المسائل الاستراتيجية الدخيلة على المؤتمر. وينبغي للدول المعنية أن تدرك، مع ذلك، أن عدم استعدادها لإجراء مفاوضات لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة في المؤتمر. ومهمة المؤتمر، باعتباره الحفلة التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لزع السلاح، معرضة بالفعل للخطر. بل إن المجتمع الدولي سيكون أقل ثقة به. ولذلك يتوجب إحياء مؤتمر نزع السلاح حالا.

وإن قيام الأمين العام بإنشاء فريق من الخبراء للنظر في مسألة القذائف هو تطور طيب جداً. والقذائف، بوصفها نظماً للإيصال، لها تأثير مباشر على الاستقرار العالمي والاستراتيجي، وتعتبر في الواقع أحد عوامل المشكلة الناشئة التي تواجهها معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونحن نتطلع إلى تلقي تقارير هؤلاء الخبراء في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

وأخيراً، يود وفد بلادي أن ينتقل إلى مجال سُجل فيه إنجاز إيجابي. ففي تموز/يوليه من العام الماضي، اختتم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

ونزع السلاح النووي. ونود أن نذكر الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها القاطع، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإزالة التامة للأسلحة النووية. كما أن تلك الدول قد قطعت أيضا على نفسها التزاما بنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إلى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. ويشكل انتشار الأسلحة النووية، واحتمال اقتناء أطراف فاعلة من غير الدول لها، ولا سيما في ضوء الإرهاب الدولي كما ذكرت سابقا، تحديين كبيرين يلزم أن يواصل المجتمع الدولي تصديدهما. وليس ثمة بديل مقبول عن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي والضمانات ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مكونا هاما آخر في الجهد العالمي المبذول لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونتطلع إلى عقد مؤتمر تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب موعد ممكن حتى نحقق مزيدا من الحيوية في عملية الحظر الشامل للتجارب النووية. وتايلند من جانبها بصدد التصديق على هذه المعاهدة. ونهيب بالدول الأخرى، وخاصة الدول التي يُشترط تصديقها لنفاذ المعاهدة، أن تسرع بالانضمام للمعاهدة والتصديق عليها إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

وبينما يبدو أن ثمة شيء من عدم المبالاة، أو الانتكاس، في عملية نزع السلاح النووي، يتطلب الأمر الاضطلاع بأنشطة ملموسة وعملية لبناء الثقة. ومن ثم فإننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إظهار نواياها الحسنة فيما يتعلق بالتزامها القاطع بترع السلاح النووي عن طريق جملة أمور من بينها تقليص ومنع الأسلحة النووية من حيث استخدامها في العمليات، والتشجيع على مزيد من الشفافية فيما يتعلق بقدرات الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤشرات الدالة على إجراء الولايات

كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي لسفير ميانمار ميثان ولأعضاء مكتبه الآخرين، وذلك للحنكة التي أسهموا بها في نجاح دورة اللجنة الأولى في العام الماضي.

وتود تايلند أيضا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتتضم تايلند صوتها إلى المجتمع الدولي في الإعراب بأشد لهجة عن إدانتها لأعمال الإرهاب المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ولقد وُحِّدت هذه المأساة صفوف المجتمع الدولي بالفعل بقوة متجددة وإصرار على مكافحة الإرهاب الدولي في إطار قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وتمثل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر صيحة تنبيه لنا جميعا لكي نعيد فحص مسألة الإرهاب الدولي من منظور أوسع. ولن يصعب على الخيال تصور مدى الفظاعة الزائدة التي ستسببها النتائج لو تمتع الإرهابيون بإمكانية الحصول على أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية. وقد كان الأمين العام محقا حين ذكرنا بهذا في بيانه الموجه إلى الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر. و ينبغي أن تكون الصلات الوثيقة بين الإرهاب الدولي والنقل غير المشروع للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد الفتاكة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، موضع اهتمامنا جميعا. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده المبذولة لإكساب عملية نزع السلاح قوة جديدة، وخاصة فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل هذه.

ولا يزال الهدف النهائي لترع السلاح متمثلا في عدم انتشار الأسلحة النووية والإزالة التامة لها. وكانت الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ خطوة هامة للأمام في جهودنا المبذولة لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في عدم الانتشار

وكما تنص المعاهدة، فإنه يتعين تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمخلفات النووية ومخلفات الإشعاع والمواد المشعة وسلامة نقلها، وضمان حماية المواد النووية، بالرجوع إلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومبادئها التوجيهية. وقد جرى الاضطلاع بعدد من الأنشطة المشتركة بين المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا والوكالة في الأعوام الماضية. وكان آخرها حلقة العمل الإقليمية المشتركة بين المنطقة والوكالة، المعنية بوضع خطة استراتيجية للسلامة من الإشعاع، التي عقدت في بانكوك في ١١ آب/أغسطس من هذا العام.

وبغض النظر عن الأسلحة النووية، ينبغي أن نولي قدرا مساويا من الاهتمام لأسلحة التدمير الشامل الأخرى، البيولوجية و/أو الكيميائية.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، فإنه بما أن تدابير التحقق تشكل جزءا لا يتجزأ من فعالية أداء اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، فمن دواعي أسفنا أن الفريق المخصص المعني بمشروع النص المركب لبروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية لم ينجح في الحصول على توافق في الآراء واعتماد تقرير ختامي لأعماله. ونرجو أن يمكن إيجاد حل لهذا الجمود في المستقبل القريب. ومن هذا المنطلق نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر.

أما عن الأسلحة الكيميائية، فترجو تايلند أن تصدق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قبل نهاية العام الحالي. وكمؤشر على تأييدنا لعملية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، اشتركت تايلند في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر بوصفه القرار ٢٨٣/٥٥.

المتحدة والاتحاد الروسي مزيدا من التخفيضات في ترساناتهما النووية.

وعلاوة على ذلك، تؤيد تايلند أيضا مبادرة ائتلاف جدول الأعمال الجديد، التي أعطت حافزا جديدا للجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. ونحيط علما مع الاهتمام الشديد بالبيان الذي أصدره مؤخرا وزراء خارجية الائتلاف في هذا الصدد. كما نؤكد مجددا تأييدنا لاقتراح الأمين العام عقد مؤتمر دولي معني بطرق إزالة الأخطار النووية، فضلا عن الإسراع ببدء الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وذلك بمشاركة كاملة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

علما بأن فعالية أداء المناطق الخالية من الأسلحة النووية والتوسع في هذه المناطق، يمكن أن يشكلا بالفعل، إسهاما ذا شأن في تحقيق الهدف المتمثل في عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ولهذا السبب تؤيد تايلند دائما قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. أما في جنوب شرق آسيا، فتايلند دائما من الداعين بنشاط لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وهي دولة وديعة للمعاهدة ذات الصلة، أي معاهدة بانكوك. وقد أودعت الفلبين مؤخرا صك تصديقها على المعاهدة لدى تايلند، وتشارك جميع الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآن مشاركة كاملة في اللجنة المعنية بالمنطقة. كما نسلم بأن تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية دعمها لبروتوكول هذه المعاهدة يشكل مفتاحا لفعالية المنطقة في أداء دورها. ولذلك فإننا نرحب بإجراء أولى المشاورات المباشرة على الإطلاق بين الرابطة والدول الحائزة للأسلحة النووية في شهر أيار/مايو من هذا العام. ونرجو أن تؤدي هذه المشاورات في نهاية المطاف إلى انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المعاهدة.

الدولي بنشاط في مؤتمر المتابعة، ولا سيما في توفير المساعدة للدول ذات الموارد المحدودة في تنفيذ برنامج العمل.

ونعلق أهمية كبرى على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالمسائل العامة لترع السلاح. ونأسف للمأزق الذي يواجهه المؤتمر، والذي يؤثر على النهج المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وعلى الرغم من الحالة الراهنة، فلا تزال تايلند تؤيد بقوة توسيع مؤتمر نزع السلاح الذي نود أن نكون عضوا فيه.

وأخيرا، وعلى الرغم من التقدم البطيء المحرز على عدة جبهات، ينبغي لنا أن نواصل تعزيز الإطار المتعدد الأطراف، ونؤكد مجددا على روح تعددية الأطراف في التصدي لتحدي نزع السلاح. وهذا يتطلب ما هو أكثر من حسن النوايا. إنه يتطلب الإرادة السياسية لجميع الدول، كبيرها أو صغيرها، لتحويل السيوف إلى محاريث. وسيسمح هذا للدول بتكريس الموارد والجهود على نحو مثمر لمواجهة التحديين المتمثلين في الفقر والتنمية المستدامة، الأمر الذي سيساعد البشرية على أن تخطو خطوة رئيسية نحو مستقبل أفضل وأكثر أمنا.

السيد المالكي (البحرين): يسرني بداية أن أهنيكم، سيدي، بحارة على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى. وإنني لوائق كل الثقة بأنكم ستديرون مداولاتنا خلال الدورة بفعالية واقتدار بفضل ما تتمتعون به من خبرة ومهارة دبلوماسية فائقة. كما يسعدني أن أتوجه من خلالكم بالتهنئة الخالصة لبقية أعضاء المكتب الموقر متمنيا لكم التوفيق في مهمتكم. كما أرجو أن تسمحوا لي أن أقدم بخالص العزاء للشعب الأمريكي على ضحايا العملية الإرهابية التي طالت نيويورك وواشنطن.

ولا يسعنا أن نغفل عن الأسلحة التقليدية الأخرى، من قبيل الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أدت بالفعل إلى مقتل أناس أبرياء أكثر من الذين قتلهم أسلحة التدمير الشامل.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية، ترحب تايلند بالنتائج التي أسفر عنها الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي انعقد في مانغوا، نيكاراغوا، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر. ونحن ننظر إلى ذلك الاجتماع بوصفه خطوة هامة إلى الأمام نحو إنشاء عالم خال من الألغام في نهاية المطاف. ومن شأن إنشاء وحدة لدعم تنفيذ الاتفاقية، وهي أحد الإنجازات الرئيسية الهامة للاجتماع، أن يساعد على تيسير تنفيذها. ويسر تايلند أن تشارك في رئاسة لجنة الخبراء الدائمة بين الدورات والمعنية بالمركز العام للاتفاقية وعملها، وتأمل أن تساهم عن طريق ذلك الدور في دفع عملية أوتواوا إلى الأمام. وعلاوة على ذلك، وبغية زيادة الإدراك للآثار التي تخلفها الألغام الأرضية على ضحاياها، ستشارك تايلند في استضافة مؤتمر إقليمي في الشهر المقبل بشأن مساعدة ضحايا الألغام. ويجدوننا أمل صادق في أن تستضيف تايلند في المستقبل القريب، بموافقة الحكومة، اجتماعا للدول الأطراف فيه.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نرحب بنتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي انعقد في نيويورك في تموز/يوليه. وعلى الرغم من أن النتائج التي أسفر عنها المؤتمر لم تصل إلى مستوى توقعات جميع المعنيين، فإننا نعتقد أن برنامج العمل الناجم عنه يوفر منبرا جيدا لعملية متطورة ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي بغية معالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل في أن يشارك المجتمع

طائرات ودبابات وصواريخ ضد المدن والقرى الفلسطينية والتي يسقط فيها عشرات الضحايا من قتلى وجرحى من المدنيين الأبرياء العزل أميتهم الوحيدة هي أن ينعموا كسائر البشر بالأمن والطمأنينة على أرضهم ووطنهم. لذا تدعو بلادي إلى تغليب العقل على القوة ووقف أعمال الإرهاب والقوة المفرطة والرجوع إلى طاولة المفاوضات والالتزام بكل الاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية لتجنيب المنطقة الدخول في دائرة العنف والإرهاب.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وما أدى إليه من انتشار واسع لدى الجميع ودول العالم وتعاضل تداولها إنما سيكون من المسببات الكثيرة لعرقلة التنمية البشرية وجهود التعمير، ولكونه يمثل قلقاً لأمن واستقرار الشعوب وانتهاكاً للقانون والشرعية وحقوق الإنسان. ولا شك في أن هذه التجارة غير المشروعة لا تقل أهمية بأية حال من الأحوال عن المخاطر الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل باعتبارها مصدر تهديد للأمن والسلم الدوليين.

ومن هذا المنطلق، شاركت بلادي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي عقد في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ حيث أتيحت للمجتمع الدولي فرصة اعتماد بعض التدابير لمكافحة هذه المشكلة العالمية. وإننا نرحب ببرنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء كخطوة أولى مهمة نحو تحقيق هدف منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه وبداية جيدة للتخلص من الأسلحة الأخرى.

ولا يفوت وفد بلادي أن يعرب عن الشكر والتقدير لرئيس المؤتمر السفير كاميليو رايس وكذلك السيد

وما زالت مسألة نزع السلاح والحد من انتشاره، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل، وخاصة النووية منها، هاجس المجتمع الدولي وذلك بسبب الخطورة التي تشكلها تلك الأسلحة على أمن وسلامة العالم بأسره. وبالرغم من انتهاء الصراع بين القطبين إلا أننا نجد أن التنافس في امتلاك الأسلحة المدمرة ازداد عن ذي قبل بل أصبح ذلك هدفاً من أهداف الجماعات وليس الدول، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً في التوازن الدولي وخطورة على الوجود البشري. لذا فعلى الدول العظمى مراقبة ورصد تلك الجهود والمساعدات للحيلولة دون وقوعها في أيدي تلك الدول أو الجماعات التي لا تعبر للإنسانية ولا للحياة وزناً. كما أن على تلك الدول أن تقلل من امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل بما يتلاءم ومطالب المجتمع الدولي في هذا الصدد ويتناسب مع حاجتها الدفاعية وأن توحّد إرادتها السياسية للوصول إلى اتفاقات متوازنة ومتساوية التنفيذ بحيث لا تكون فيها الغلبة لطرف على حساب طرف آخر.

إن بلادي تولي اهتماماً كبيراً لمسألة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وهذا لن يتأتى إلا من خلال بناء الثقة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى الحد من التسليح للحيلولة دون الإخلال بالموازن في المنطقة.

إن ما تقوم به إسرائيل من إفراط في التسليح وامتلاكها ترسانة ضخمة من أسلحة تدميرية وغير تقليدية ورفضها المطلق إخضاع منشآتها النووية للرقابة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنما يشكل تحدياً صارخاً للمجتمع الدولي وتهديداً خطيراً للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، الذي يهدد بدوره الأمن العالمي برمته.

وتراقب بلادي عن كثب المآسي اليومية التي تقتربها إسرائيل ضد المدنيين العزل واستخدام آلتها العسكرية من

الكرة الأرضية في الألفية الثالثة. ومن هنا، فإن دور الأمم المتحدة يزداد أهمية يوما بعد يوم للحيلولة دون نشوب الصراعات والتراعات بين الدول المحبة للسلام باعتبار هذه المنظمة الدولية الأمل المنشود لنشر الأمن والسلم الدوليين. وإن دعمها للقيام بمسؤولياتها تجاه العالم هو بمثابة صمام الأمان لجميع الشعوب قاطبة.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): قبل تناول موضوع مناقشتنا اليوم، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. إن خبرتكم الواسعة في الأمم المتحدة ستكون بلا شك مغنما هاما، فضلا عن كونها حافزا لمداولات اللجنة. وفيما توجهون المداولات، بإمكانكم الاعتماد الكامل على وفد يوغوسلافيا وإسهامه الإيجابي. ونعرب أيضا عن تمانينا لجميع أعضاء المكتب الآخرين.

تجري المناقشة الحالية إزاء خلفية الهجمات الإرهابية المروعة ضد الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، وهي الهجمات التي تتردد صداها في جميع أنحاء العالم. فالرسالة المخيفة التي بعثت بها هذه الهجمات تشير إلى أننا نواجه تهديدا هائلا للسلم والأمن الدوليين يستدعي إنشاء جبهة متحدة على جميع الصعد، بوصفها السبيل الفعال الوحيد للقضاء على الإرهاب. وبغية تحقيق ذلك الهدف، يتحتم على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات قوية وعالمية ومنسقة ومتواصلة. وينبغي لهذه الإجراءات ألا تتصدى لعواقب الإرهاب فحسب، الأمر الذي يعرض للخطر أسس الاستقرار والأمن الدوليين، وإنما أيضا للأسباب الجذرية لتطرف المناضلين، والراдикаلية، والعنف. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون مركز هذا العمل. وينطبق ذلك أيضا على جهود الأمم المتحدة في ميداني نزع السلاح وصون الأمن الدولي.

كارلوس دوس سانتوس، سفير موزامبيق، رئيس اللجنة التحضيرية، على الجهد المضني الذي تم بذله لإنجاح ذلك المؤتمر. كما ترحب بلادي بالبيان الرئاسي الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ حول الأسلحة الصغيرة، وترحب بالدور الذي قامت به كولومبيا في هذا الصدد.

ولا تزال الألغام الأرضية تشكل خطورة على سكان وشعوب دول العالم، كما أنها معضلة أمام تنمية واستقرار هذه الدول. وبناء عليه، فإن دولة البحرين تؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة المتمثلة في دعوة جميع الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد من أجل تحقيق العالمية لتلك الاتفاقية وبروتوكولها المعدل الثاني. كما أن بلادي تؤيد مواصلة الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لإيجاد برنامج لإزالة الألغام والتوعية بها ومساعدة ضحاياها ووضع خطط للطوارئ من أجل البلدان والمناطق المتضررة بها.

لقد كانت دولة البحرين وما زالت تحارب الإرهاب بكل أنواعه وبكل أشكاله وهي مع الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب واحتساب مسبباته. ومن هذا المنطلق، فإن دولة البحرين تؤيد التحرك الدولي لمكافحة الإرهاب ولكن تؤكد في الوقت نفسه حرصها على حماية الشعب الأفغاني المسلم الشقيق الذي يجب ألا يعاقب على أفعال لم يقتربها. كما تسجل بلادي هنا الحق الطبيعي لأصيل للشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه لاستعادة أراضيه. لذا ينبغي التمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت نير السيطرة الأجنبية.

وسيبقى أمل البشرية في أن ينعم هذا الكوكب بالأمن والاستقرار هو الهدف الذي تتطلع إليه كافة شعوب

الداخلية، نحن في صدد مراجعة وتنقيح عدد من الأنظمة بغية تعزيز مراقبة إنتاج هذه الأسلحة وبيعها والاتجار بها. ونشارك أيضا بنشاط فيما يتعلق بهذه المسألة على الصعيد الإقليمي، ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا. ومشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في منطقتنا، والمشاكل المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والبشر، وغسل الأموال، أمور تستدعي تصديا إقليميا نحن على استعداد للمشاركة فيه بنشاط كبير.

وتلتزم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التزاما راسخا بتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين، وتبوتيد التعاون الإقليمي في هذا الصدد. وتحقيقا لذلك، علينا أن نقيم ونمنى علاقات تتصف بحسن الجوار، بناء على احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية والمساواة بينها، حسبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. هذه هي الأولوية الأولى في السياسة الخارجية ليوغوسلافيا.

وما زالت يوغوسلافيا تستثمر أفضل جهودها في حل المشاكل المتبقية التي تهدد استقرار المنطقة وأمنها. ومما يؤسف له أن المشاكل معقدة جدا وليس من السهل على الإطلاق معالجتها. ونجد في هذه الجهود أن من المهم أن نتعاون تعاوننا وثيقا، بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مع المجتمع الدولي ووجوده في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كفور في كوسوفو وفي ميتوهيا. وتعتقد يوغوسلافيا أن الأوان قد آن لكي تبذل المنطقة جهدا مشتركا مع الأطراف الدولية المعنية والمهتمة الأخرى، بغية التفكير في الإطار الأممي المستقبلي لهذا الجزء الخاص بنا من العالم ومعالجته على نحو دقيق وشامل. ولن نحقق الكثير إن أخذنا النيران في

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز جانبا هاما بصفة خاصة، ألا وهو: أسلحة التدمير الشامل. فإمكانية أن تمتلك مجموعات الإرهابيين أسلحة التدمير الشامل هي إمكانية حقيقية. وإذا حدث ذلك، فلا يمكن تصور العواقب التي تنجم عنه. لذلك من الضروري أن نعزز كثيرا نظامي عدم انتشار الأسلحة من هذا النوع ومراقبتها.

علاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان مشاركتنا الجماعية في التصدي لتهديدات الأسلحة البيولوجية والسمية. والمطلوب أيضا القيام بعمل إضافي بغية إعادة تأكيد تصميم المجتمع الدولي على القضاء نهائيا على جميع الأسلحة الكيميائية حسبما تتوخاه اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويوغوسلافيا، من جهتها، تسهم في هذه المسائل وفي غيرها من المسائل المتعلقة بنزع السلاح. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي انضمت بلادي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووقعت اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وأصبحنا كذلك طرفا في معاهدة الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية جنيف المعنية بحظر استعمال أسلحة تقليدية معينة أو الحد منها. كما وقّعنا اتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام المضادة للأفراد؛ ويتوقع أن نصدق عليها قريبا. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل للالتزاماتنا، وعلى استعداد للمشاركة في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز هذه الصكوك الدولية لنزع السلاح وزيادة تحسينها بطريقة بناءة.

وثمة موضوع آخر لنزع السلاح له صلة أيضا بمشكلة الإرهاب، يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد شاركنا بنشاط كبير في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بهذه المسألة الذي انعقد في نيويورك في تموز/يوليه، وأيدنا برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر. وعلى الجبهة

أولاً، لا بد من القبض على المسؤولين وتقديمهم للمحاكمة وفق الأصول القانونية. ولا بد أن يجري ذلك على نحو لا يعرض المزيد من المدنيين الأبرياء للموت والدمار. فإضافة العنف للعنف لن تؤدي إلا إلى المزيد من العنف. وهذا وقت الحكمة والمثابرة. ويجب أن يكون هدفنا هو تحقيق العدالة وليس الانتقام.

وقد ذكر البابا يوحنا بولس الثاني في ١٣ أيلول/سبتمبر عند قبول وثائق تفويض سفير الولايات المتحدة الجديد لدى الكرسي الرسولي "إن أميركا مطالبة، في مواجهة تحديات المستقبل، أن ترعى وتمثل أعمق قيم تراثها الوطني: ألا وهي التضامن والتعاون بين الشعوب؛ واحترام حقوق الإنسان؛ وإرساء العدل الذي هو شرط لا غنى عنه للحرية الحقيقية والسلام الدائم". وهكذا، دعا في صلاته "أن يوقظ هذا العمل الوحشي العزيمة الصلبة في قلوب جميع شعوب العالم لرفض أساليب العنف، ومكافحة كل ما من شأنه أن يبذر بذور الكراهية والانقسام داخل الأسرة البشرية".

ونحن نسيئ إلى مَنْ فقدوا أرواحهم في هذه المأساة إذا تفاعسنا عن البحث عن أسبابها. وتظهر هنا لوحة عريضة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية. والقاسم المشترك لهذه العوامل هو الكراهية. وهذه كراهية تتجاوز أي شعب بمفرده أو أية منطقة بمفردها. إنها كراهية للإنسانية نفسها. وهذه الكراهية تقتل الكاره نفسه. ولن يعالج الانتقام هذه الكراهية. بل لا بد لنا من إزالة أوضح العناصر التي تهيئ الظروف لوجود الكراهية والعنف.

ورغم أن الفقر في حد ذاته ليس سبب الإرهاب، فإننا لا نتمكن من مكافحة الإرهاب بنجاح إن لم نعالج الفوارق المتنامية بين الفقراء والأغنياء. ولا بد أن ندرك أن

ركن من أركان المنطقة ورأيها تشتعل من جديد في ركن آخر.

وفي هذا الصدد، أود أنؤكد من جديد أهمية مبادرة مقدونيا بشأن صون الأمن الدولي وعلاقات حسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرقي أوروبا، تلك المبادرة التي هي قيد النظر في هذه اللجنة، والتي نؤيدها تأييداً تاماً. وكما ذكرت، فإن إقامة علاقات مستقرة بين البلدان المجاورة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون تمثل منطلقاً هاماً لصون السلم وإرساء الاستقرار في منطقة جنوب شرقي أوروبا وخارجها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقب الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ريناتو مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يتقدم وفدي بتهانيه على انتخابكم، سيدي، رئيساً لهذه اللجنة الهامة. ويتقدم بالتهاني أيضاً إلى أعضاء هيئة المكتب. وإنني متأكد من أنه بفضل قيادتكم الرشيدة وخبرتكم وتجاربكم الطويلة ستسفر إجراءات هذه اللجنة بكل تأكيد عن نتائج مثمرة.

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أعرب عن خالص تقديري للإسهام القيم للسيد جاياتا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، في الأمور المتعلقة بنزع السلاح والسلم العالميين. فمثل هذه الإسهامات هي التي ساعدت هذه المنظمة بحق على الحصول على جائزة نوبل للسلام في هذا العام.

إننا نجتمع في وقت يظله الأسى العميق. فقد نزل بنا شر الإرهاب على نحو لا يمكن تصوره. ومواجهة المجتمع الدولي لهذا العمل الإرهابي تتطلب قيادة على أرفع مستوى.

وهناك صراعات اليوم في مناطق متعددة لا يعيرها العالم أي التفات. ونظرا لسهولة استخدام الأسلحة الصغيرة وتوفرها بسهولة، يختارها المقاتلون الآن. وتوفير كميات تكاد تكون بلا حصر من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق مناطق تتسم بالتوتر الشديد يشعل نيران العديد من الحروب الأهلية ويثير الفوضى الاجتماعية. وتقتل الأسلحة الصغيرة أكثر من ١٠ ٠٠٠ نسمة كل أسبوع. ومعظم هؤلاء الضحايا هم من المدنيين.

وحتى بعد أن يخمد الصراع المسلح، فإن الأسلحة الصغيرة كثيرة كثيرا ما تخلف ثقافة العنف، التي تواصل الإسهام في كثير من البؤس الإنساني والتمزق الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات التي مزقتها الحروب. ونتيجة لذلك، يكثر وقف بعثات الإغاثة الدولية حيث يجد العاملون في مجال تقديم المعونة أنفسهم أهدافا للهجمات على نحو متزايد. وبالتالي، كثيرا ما يعاني المدنيون من الآلام المتزايدة وتطول فترة حرمانهم.

وإلى الآن، فإن الجهود المبذولة لمواجهة هذا الوضع تماثل شبكة مهلهلة من المبادرات ذات الاهتمامات والأهداف المختلفة والتي تشارك فيها بلدان ومنظمات عديدة.

وعلى خلاف ما حدث في الجهود الرامية إلى حظر الألغام المضادة للأفراد، فلم يضطلع أي بلد بدور قيادي في اتخاذ نهج شامل ولم يشارك كثير من الدول في القضية إلا على مضض. ونظرا للنطاق الدولي للمشكلة، سعت الأمم المتحدة إلى البناء على أساس سوابقها في معالجة قضية الأسلحة الصغيرة، وذلك بعقد اجتماع رئيسي في تموز/يوليه من هذا العام لمناقشة الإجراءات الملموسة التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي.

هذا التفاوت العالمي يتنافى أساسا مع الأمن العالمي. فالفقر، مع غيره من حالات التهميش التي تغمر حياة الكثيرين من سكان العالم، بما في ذلك إنكار الكرامة الإنسانية، وعدم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتفكك الاجتماعي، وحالات اللاجئين التي لا تُحتمل، والتشرد الداخلي والخارجي، والقمع البدني والنفسي، كلها مفارخ للإرهاب تنتظر أن يستغلها الإرهابيون.

ونحن إذ نبحث عن الأسباب الأساسية للإرهاب، فإننا لا نتغاضى عنه بأي حال. ولكن أي جهد جاد يُبذل للحد من الجريمة لا يمكن أن يقتصر على أعمال الشرطة المكثفة. فأيّة حملة جادة لمكافحة الإرهاب تحتاج إلى معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تغذي ظهور الإرهاب.

وأشد أمثلة هذا التفاوت تأثيرا، تلك الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء. وكما نعلم، فإن الشمال، الذي يضم خمس سكان العالم، يتحكم في ٨٠ في المائة من ثروة العالم وموارده؛ أما الجنوب، الذي يضم أربعة أخماس سكان العالم، لا يملك إلا ٢٠ في المائة من الثروة والموارد. وهذا ليس ظلما فحسب، بل إنه خطر يهدد استقرار هذا الكوكب. والحق أن تصميم الأقوياء على المحافظة على وضعهم بأية وسيلة ضرورية، سواء كانت عسكرية أو مالية أو سياسية، هو أساس ذلك التفاوت العام في العالم. والالتزام بالإنصاف في العالم هو الأساس المضمون لنظام عالمي أكثر إنسانية. ولا بد أن تعمل الأمم معا على القضاء على ضروب التفاوت الحالية وتحسين الاستقرار العالمي. فاستمرار هذا الوضع الجائر لا بد أن يؤدي إلى استمرار إذكاء نيران الصراعات ويفضي إلى اندلاع المزيد من الصراعات في العقود القادمة.

أخرى للتعاون الدولي الضروري جدا لمنع الإرهاب. علما بأن مكافحة أخطار الاستخدام الإرهابي للكائنات الحية يتطلب مؤسسات دولية لتحديد الأسلحة تتمتع بمصداقية أكبر مما تتمتع بها المؤسسات الحالية.

ولا بد لمأساة ١١ أيلول/سبتمبر أن تجربنا على شحذ حاسة الإلحاح لدينا وعلى المواجهة الفعالة للمخاطر التي نتاجها. ولندكر عبارات الأمين العام كوفي عنان، الذي قال أثناء النقاش الذي دار مؤخرا حول الإرهاب في الجمعية العامة،

”من الصعب تصور أنه كان بالإمكان أن تحدث مأساة ١١ أيلول/سبتمبر بأسوأ مما حدث بالفعل. ولكن الحقيقة هي أنه إذا وقع هجوم واحد واستُخدم فيه سلاح نووي أو بيولوجي سيؤدي ذلك إلى قتل الملايين. ومع أن العالم لم يكن قادرا على منع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، هناك الكثير من الأعمال التي يمكن أن نقوم بها للمساعدة في منع الأعمال الإرهابية في المستقبل التي قد تستخدم فيها أسلحة التدمير الشامل. ويكمن أكبر قدر من الأخطار في ما تقوم به جماعات من غير الدول، أو حتى شخص واحد، يمتلك أو يستخدم سلاحا نوويا أو بيولوجيا أو كيميائيا. ويمكن استخدام سلاح كهذا دون حاجة إلى أية قذيفة أو أي جهاز إطلاق معقد آخر“. (A/56/PV.12)

وقد حث الكرسي الرسولي مرارا وتكرارا، في هذه اللجنة، على تنفيذ جميع الدول لالتزاماتها، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي التزامات دعمتها محكمة العدل الدولية. وقد أعرب عن هذا الالتزام ببلاغة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار لعام ٢٠٠٠، حيث تعهدت جميع الأطراف الموقعة الـ ١٨٧ تعهدا لا لبس فيه

وقد نُسبت درجات متنوعة من النجاح والفشل إلى المؤتمر المعني بالانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ففيما يتعلق بالنجاح، تمكن ١٨٩ بلدا من الاتفاق على برنامج عمل يحث الحكومات على سن القوانين ووضع الأنظمة والإجراءات الإدارية اللازمة لمنع الانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ولجعل تصنيع هذه الأسلحة وحيازتها وتكديسها والانتجار بها، بطريقة غير مشروعة، مخالفة جنائية. وتقرر أيضا عقد مؤتمر استعراضي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦ للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، مما يضمن أن تكون هذه الخطوة هي الأولى فيما يتوقع أن يكون جهدا طويلا. وقد أشيد بالمؤتمر كذلك لتسليطه الضوء على قضية الأسلحة الصغيرة وعلى توفير برنامج هام للمجتمع المدني وللحكومات المعنية بغية ممارسة الضغط من أجل اتخاذ إجراءات جادة.

غير أن نجاح المؤتمر كان محدودا من البداية، حيث أنه لم يشرع إلا في مناقشة الجوانب غير المشروعة للانتجار بالأسلحة الصغيرة. وانتقد التركيز على هذه الجوانب لتجاهله أن معظم الأسلحة غير المشروعة تنشأ في سوق التصدير المشروع قبل تحويلها. وفضلا عن ذلك، فإن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه هو إعلان طوعي غير ملزم ولا تصاحبه آلية إنفاذ، مما يشير التساؤل حول مدى جديته في نظر الأطراف الموقعة عليه. ومما يؤسف له أن الوثيقة الختامية للمؤتمر لم تتضمن الأحكام التي يجب أن تنظم الملكية المدنية للبنادق وأن تحد من نقل الأسلحة إلى الدول الشرعية.

وشهد العام الماضي أيضا جهودا ترمي إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. فوُضع بروتوكول لإنفاذ اتفاقية عام ١٩٧٢ يتطلب من الدول الموقعة أن تعلن عن جميع المرافق الصناعية التي يمكنها أن تصنع الأسلحة البيولوجية. وشكّل عدم الاتفاق الكامل على هذا البروتوكول نكسة

واليوم، يضم الكرسي الرسولي صوته إلى النداء الموجه إلى الدول التي ينبغي أن تصدق على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ.

وتضطلع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأعمال تستحق الثناء فيما يتعلق بتمكين المجتمع العالمي من الثقة بأن هذه المعاهدة ستسفر عن نتائج إيجابية. واللجنة المستقلة المعنية بالتحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تؤكد أنه يمكن لمختلف الأدوات والشبكات العلمية أن تكتشف أي انحراف عن متطلبات المعاهدة وتحدد موقعه وتتعرف عليه بدرجة عالية من الرحان.

ويتطلب النجاح المتواصل لمعاهدة عدم الانتشار أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وإذا كان للعالم أن يوقف انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، فيجب وقف تدفق استحداث هذه الأسلحة من المنبع. فضعف معاهدة عدم الانتشار وعدم القدرة على تنفيذ معاهدة الحظر الشامل سيرغمان العالم على مواصلة الخوض في مستنقع خطير من التوتر والمهاترات. وسيظل أمن جميع الدول مهددا بشدة.

وما هو قائم حاليا من وجود المزيد من الأسلحة والمزيد من الفقر يؤدي بنا إلى كوارث إنسانية أضخم من المأساة التي حلت بنا في ١١ أيلول/سبتمبر. والمتطلبات الأساسية للسلام الذي نسعى إلى تحقيقه هي القضاء على أسلحة التدمير الشامل وكبح جماح الاتجار بالأسلحة واستتصال شأفة الفقر الواسع النطاق والمتوطن. وإذا كان للبشرية أن تبقى، فليس لنا خيار.

ولا بد لهذه الأوقات العصيبة من أن تعلمنا أنه من الممكن تخاشي العنف والحرب. والصدام الحتمي بين الحضارات ليس مصيرنا. فالعنف الشديد والحروب عادة

بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويجب علينا الآن أن نعالج المشكلة الرئيسية للأسلحة النووية، وبخاصة عقلية الحائزين لها. الذين يزعمون أنها ضرورية للأمن. لقد آن الأوان لدحض هذا الزعم وللإعلان عن أن استمرار حيالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل يعرض الإنسانية بأسرها للخطر وأنه يجب القضاء على هذه الأسلحة.

ويدعو الكرسي الرسولي مع الأمين العام إلى تكثيف الجهود الرامية إلى كفالة الصبغة العالمية للمعاهدات الرئيسية المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل والتحقق منها وتنفيذها تنفيذًا كاملاً، بما فيها المعاهدات التي تحرم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومعاهدة عدم الانتشار.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن ينعقد المؤتمر الدولي الذي تأجل نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ضماناً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وقد أُبلغت أن المؤتمر سينعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا قرار طيب.

والكرسي الرسولي، الذي وقّع معاهدة الحظر الشامل في ٢٤ أيلول/سبتمبر، قام بإيداع صك تصديقه في ١٨ تموز/يوليه من هذا العام. وقد أكد الكرسي الرسولي من جديد اقتناعه الراسخ بأن "الأسلحة النووية تتعارض مع السلم الذي نسعى إلى تحقيقه في القرن الحادي والعشرين" (A/C.1/52/PV.5، ص ١٩) وأضاف،

"أن الكرسي الرسولي مقتنع بأن حظر التجارب وحظر زيادة تطوير هذه الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار كلها أمور وثيقة الصلة بعضها ببعض في مجال الأسلحة النووية، ويجب تحقيقها بأسرع ما يمكن في ظل رقابة دولية فعالة." (A/C.1/51/PV.12، ص ١١)

وكننت أرى أنه كان من واجب الممثل أن ينفق وقته على نحو أفضل برسم الخطوط العريضة لسياسات بلده في هذا الشأن، بدلا من الافتراء على بلدان أخرى.

ولن أكرر اتهامات ممثل البحرين الباطلة أو أضفي عليها شيئا من الأهمية، ولكنني أود أن أقول إنه إذا كان قد ذكر قرب نهاية بيانه أن الإرهاب يجب أن يدان، عدا ما يرتكب من إرهاب ضد إسرائيل، فبيانه نفسه يستحق عندئذ كل إدانته.

ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للإرهاب. ومن يحاولون إيجاد سبل لتبريره، كما فعل ممثل البحرين، لن يضمنوا إلا استمراره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

ما تنتج عن قرارات سياسية مقصودة. وبدلا من التدخل في الصراعات العنيفة بعد نشوبها ثم الاشتراك في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، فمما هو أكفأ وأكثر إنسانية أن نمنع نشوب هذا العنف في المقام الأول عن طريق معالجة أسبابه. وهذا هو جوهر النهج المؤدي إلى ثقافة السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل للتكلم ممارسة لحق الرد.

السيد ايساتشاروف (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن أضطر إلى التكلم ممارسة لحق وفد بلادي في الرد، حيث أن ممثل البحرين اختار أن يكرس بيانه بالكامل تقريرا للهجوم على بلدي. والواقع أنه مما يحزني أن ممثل البحرين اختار هذه المناسبة للإعراب عن عدد من الاتهامات الباطلة فيما يتعلق بإسرائيل، وبخاصة في وقت تحتاج فيه منطقتنا حاجة ماسة إلى إسهام أكثر إيجابية في إرساء السلم والاستقرار الإقليميين.